

Oil : markets, World Demand and Supplis of GCCs

Dr. Abdul Jabbar Alhelfi
University of Basrah - Center for Arab Gulf Studies

Abstract

Oil keeps being the most important commodity in international trade. Beyond a half century and more, this active source of energy is still a source of worry both producers and consumers. Producers try to activate the issue of development in their countries and achieve high levels of living for their people through more supplies with lower prices to meet the demands of economic development. But the main problem facing both producers and consumers is the increase of demand with increase of prices while supplies are not guaranteed. Current situation indicates that GCCs have huge reserved oil. Thus, this research tackles oil markets developments, demand and supply balance, and supply of GCCs.

النفط: الطلب العالمي والإمدادات من دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبد الجبار الحلفي

جامعة البصرة / مركز دراسات الخليج العربي / قسم الدراسات الاقتصادية

المخلص

تداخلت العوامل المؤثرة في تقلبات اسعار النفط الخام و العرض و الطلب العالمي على هذه السلعة الاستراتيجية. إذ لم تعد هذه السلعة تخضع لعوامل العرض و الطلب التقليدية. فالعوامل الجيوسياسية أصبحت تشكل هاجساً قوياً للمنتجين و المستهلكين معاً. ولم يعد بالامكان التحكم بالسعر من قبل الدولة المنتجة او المستهلكة. فمن الغرابة أن ارتفاع الأسعار يرافقه ارتفاع متدرج في الطلب العالمي. وان الطلب لم يعد مقتصرًا على الدول المستهلكة الرئيسية التقليدية للنفط . ذلك ان الطلب الاسيوي على النفط اخذ بالارتفاع بسبب النمو الإقتصادي لتلك الدول خاصة (النمر الأربعة) و الصين و الهند علماً ان الدولتين الأخيرتين أصبحتا تنافسان الولايات المتحدة في الطلب على النفط. و قامتا بمشاركات متنوعة مع دول مجلس التعاون في الصناعات اللاحقة لإنتاج النفط. فضلاً عن عقود لتوريد النفط طويلة الأجل وبينما تعاني دول أخرى منتجة من مشكلات تتعلق بإنتاج النفط ، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تبقى المصدر الأساس للإمدادات في الحاضر والمستقبل.

النفط: الطلب العالمي والإمدادات من دول مجلس التعاون الخليجي

د. عبد الجبار الحلفي

جامعة البصرة/مركز دراسات الخليج العربي/قسم الدراسات الاقتصادية

المقدمة :

يبقى النفط من اهم السلع الاستراتيجية في التجارة الدوليـه فيـبعد اكثر من نصف قرن، إذ توسعت وانتشرت تجارة النفط في الاقتصاديين هذا المصدر الحيوي للطاقة مآثرهم للمنتجين والمستهلكين معا، فالمنتجون يسعون الى ترسيخ قضية التنمية في بلدانهم ورفع مستوى المعيشة لشعوبهم بمزيد من الانتاج في حين يسعى المستهلكون الى الحصول على المزيد من الامدادات باقل التكاليف لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي المتسارع لكن المشكله تؤرق المنتجين والمستهلكين معا هي قضية تزايد الطلب مع عدم ضمان الامدادات. لان المزيد من الاستكشافات الجديدة يحتاج الى تكاليف عالية من دون ان تحصل الدول المنتجة نفسها على ضمان لزيادة الطلب في دول الاستهلاك والمستهلكون يتخوفون من عدم قدرة الدول المنتجة على تلبية تزايد الطلب لغاية سنة ٢٠٣٠. لكن الثوابت الحالية ضمانة احتياطات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي مما يجعل من فرضية البحث تكون كالآتي) مع تزايد الطلب العالي على النفط هل تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تلبية الامدادات لغاية سنة ٢٠٢٠

لذلك كله فإن هذا البحث ضم المحاور الآتية:

مقدمة

-المبحث الاول : تطورات اسواق النفط

المبحث الثاني : الطلب على النفط

المبحث الثالث: الإمدادات من مجلس التعاون الخليجي

-الاستنتاجات

-مجموعة الجداول والمصادر.

المبحث الاول:-تطورات اسواق النفط:-

- ما التغيير الجوهري الذي طرا على اسواق النفط العالميـه؟

- ما العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر في تقلبات الاسعار؟

- كيف تتعامل اوبك مع تقلبات السوق؟

هذه التساؤلات وغيرها ستكون محور هذا البحث.

لم تعد اسواق النفط تتفاعل او تتحرك بفعل عوامل العرض والطلب التقليدية على وفق مبادئ النظرية الاقتصادية. كما كان الحال في ستينيات القرن الماضي ولغاية الثمانينيات منه. فالسعر ارتفعا وهبوطا، لم يعد مؤشرا في ميزان العرض والطلب. وكذلك الحال مع انتعاش النمو الاقتصادي. او تراجعها. وان هيكل السوق، بما يتضمنه من منتجين ومستهلكين (بائعين ومشتريين) تحول من تبادل الادوار بينهما في الهيمنة على اتجاهات العرض والطلب والسعر الى امتلاك المنتجين القدرة على التحكم باتجاهات تقلبات السوق. ثم اضطراب المنتجين الى اللجوء الية برمجة الامدادات للجم جماع الاسعار التي لم تعد كافية لايقاف الزيادة في الطلب المقترنة بزيادة معدلات الاسعار منذ الربع الاخير من العام ١٩٩٩ ولحد الان نيسان (٢٠٠٦). وهكذا تبدو السوق النفطية اليوم. وكأن لا احد من طرفي المعادلة يتمكن من فرض نفسه على نفسها وتحريكها كيف ما يشاء. فالمستهلكون يتنافسون على المعروض من النفط وبأي سعر كان. يدلل ان الصين ابرمت عقودا طويلة الامد مع كثير من الدول لامدادها بملايين البراميل في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. كما هو الحال مع ايران والسعودية والسودان واليمن وغيرها^(١). والمنتجون يقطفون ثمار انتعاش الاسعار والطلب معا على المعروض من النفط وبأي سعر كان. والمنتجون يقطفون ثمار انتعاش الاسعار والطلب معا ويوحدون للمستهلكين ان لاحول لهم ولا قوة للجم جماع الاسعار. وان عليهم ان يقللوا من طلباتهم. او يقتنعوا بواقع الحال. ولا يوجد خاسر في القضية سوى المستهلك الاخير ولا يبدو في الافق القريب ان هناك املا في تراجع جوهري للاسعار ولا في تراجع الطلب. بناء على الثوابت الحالية في الاسواق وتقرى الزيادة في الاسعار الى العوامل الاتية بصورة عامة^(٢):-

- ١- توقعات استمرار تصاعد الطلب النفطي في الدول المستهلكة خلال فترة الامد المتوسط .
- ٢- تصاعد تقديرات ارتفاع الاسعار العالمية للنفط في السوق المستقبلية .
- ٣- التوترات الجيو-سياسية في بعض مناطق الانتاج الكبرى .
- ٤- تراجع طاقة التصفية للنفط الخام. وتوقف نموها في المناطق الاستهلاكية الرئيسية في العالم. لاسباب بيئية وتكنولوجية. بما ادى الى شح في المشتقات النفطية .
- ٥- نقص في تمويل الاستثمار النفطي .
- ٦- وصول طاقة الانتاج القصوى في بعض دول الاوبك الى حدودها القصوى .

وإذا كانت منظمة أوبك تطرح شعار التعاون بين المستهلكين والمنتجين لغرض موازنة العرض والطلب لاستقرار الأسواق، إلا أنها تطرح طريقتين لتحقيق ذلك الأولى على وفق قاعدة (خذ واعط) والثانية هي الاصغاء الى وجهات نظر الآخرين^(٣) ففي الطريقة الأولى تقن الإنتاج على وفق مستويات السعر فتلجأ الى خفض الإنتاج في حال تراجع السعر الى اقل من ٢٢ دولاراً ظماناً لمصالحها الاقتصادية. لكنها تضطر لزيادة الإنتاج عندما ترى ان مصالح الآخرين بدأت تتضرر أكثر من المعقول في حال التهاب السعر. وفي كلتا الطريقتين نجد طريقة جديدة لتوزيع حصص الإنتاج. أما الثانية فتتجاوز مع المستهلكين الكبار والصغار لطمأننة الأسواق. والوصول الى مشتركات تضمن مصالح جميع الأطراف والمشهد الذي عرضناه الآن يبدو وكأن التفاهم يجري بين أوبك والمنتجين الآخرين من جهة. والمستهلكين الرئيسيين من جهة أخرى. أي أنه مشهد تقليدي تاريخي لكن الزوبعة التي تثير غبار الأسعار تهب من آسيا. فالتقدم الهائل في الصيف والمتمثل في معدل نموها الاقتصادي المرتفع في العام ٢٠٠٤ البالغ ٩٪. في حين لا يتجاوز هذا المعدل في الاتحاد الأوروبي ٥,٢٪ والأمريكي ٤٪^(٤).

لقد مرت أسواق النفط بأوقات مضطربة. فالأسعار تتقلب تحت ضغوط مختلفة. والبنية التحتية للصناعات النفطية توسعت بكثافة. هناك قدرة محددة لتغير العرض. وإمكانية مواجهة الزيادات في الطلب على النفط اليوم. أزلت غالبية احتياطي الطاقة الإنتاجية للثمانينيات. ولعل التطور الأكثر أهمية اليوم في أسواق النفط هو التنسيق المشترك بين أعضاء أوبك والمنتجين الآخرين في سبيل استقرار الأسواق. بالرغم من أن هذا التنسيق أصبح تحصيلاً حاصلًا لعطش الأسواق لمزيد من الإمدادات، وأن العوامل الجيوسياسية في مختلف أنحاء العالم أصبحت تؤثر بصورة مباشرة في اتجاهات السوق الى حد ما، من حيث السعر والكمية المطلوبه، فضلاً عن مفاجات المناخ المتمثلة بالأعاصير وغيرها (تسونامي، ريوتا وكاترينا)

وبصورة عامة فإن أسواق النفط تنتصف بفترات مضطربة وسيكون للصين بشكل خاص ولدول جنوب شرق آسيا عامه تأثير فعال على تطورات الأسواق مستقبلاً. خاصة وأنه لا تلوح في الأفق أي مؤشرات تنبئ بتراجع النفط في مزيج الطاقة للاستهلاك في مختلف الأغراض^(٥). لذلك فإن المنافسة سوف تشتد بين مناطق الاستهلاك التقليدية (الولايات المتحدة و أوروبا) مع الصين وجنوب شرق آسيا حول الطلب على النفط. وهو ما يندب بالمزيد من الاضطراب في الأسواق. إذ لم تتمكن أوبك والآخرين من تدبير المزيد من الاستثمارات لتطوير الحقول النفطية وتبقى دول الخليج العربي خاصة (دول مجلس التعاون الخليجي) هي المورد المعول عليه في توفير الإمدادات الإضافية. بما تحويه في أراضيها من احتياطات مؤكدة غير مطورة وغير

مؤكدته هائلة لذلك نتجه الانظار نحو هذه الدول لطمانة الاسواق وتخفيف ذلك الاضطراب . وهو ما سيرد عنه الكلام لاحقا .

المبحث الثاني : ميزان العرض والطلب

بعد سنوات مرت من الاختلال بين مستويات العرض والطلب على النفط الخام ، امتدت لمدة ثلاثة عقود تقريبا (١٩٧١-٢٠٠٠) تفوق فيها العرض على الطلب في معظم الاوقات بحيث كانت الدول المنتجة تتنافس في عرض نفوطها لغرض الحصول على اكبر عائد ممكن نتيجة لتدني الاسعار بهدف تلبية متطلبات اقتصاداتها، لذلك كانت دول اوبك بوصفها الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط تلجا الى الية توزيع الحصص الانتاجية لاجنائها بالرغم من ان معظمهم يتجاوز سقف حصته لكسب اكبر عائد ممكن من بيع كميات نفطه وسط مترعه بالنفوط^(١) لكن بعد اتفاق اوبك التاريخي في اذار ١٩٩٩ حول اليات توزيع الحصص الانتاجية ووضع سقف المعدل سلة اوبك للسعر ٢٨-٢٢ (دولار للبرميل) بعد الوضع بين العرض والطلب يتناغم الى حد جعل من منظمه اوبك بمجملها عامل توازن في السوق بعدما كانت السعودية وحدها تعمل على هذا الدور في ثمانينات القرن الماضي . لذلك اتسم ميزان العرض والطلب بالضعف قليلا للعام ٢٠٠٥ بتاثير انخفاض بسيط في الطلب وتوقعات العرض المستمر، اتصفت السنوات التي تلت العام ١٩٩٩ بتجاذبات بسيطة بين العرض والطلب . وكانت تؤدي فيها نفوط اوبك عامل توازن . وقد كان حجم الطلب على نفط اوبك بوصفها اكبر المنتجين والمصدرين (٩/٢٨) مليون باري في النصف الاول من العام ٢٠٠٥ ثم ارتفع الى (٣٠،٠٠٠) مليون باري تقريبا في نهاية العام . وكان هذا الحجم من حصة اوبك في السوق هو المتوقع من قبل المراقبين المختصين بشؤون النفط^(٢) وسوف نستعرض الامدادات العالمية للنفط لكي نتعرف على موقع دول مجلس التعاون الخليجي منها بعد ذلك .

وبالنظر الى الجدول رقم (٣) الخاص بميزان العرض والطلب العالمي على النفط . يتضح ان هناك شبه توازن بين العرض والطلب في بلدان منظمة الاوسيد (OECD) بلغ المعروض من النفط (٣/٢٠) مليون باري في العام ٢٠٠٥ كمعدل متوسط بعد ما كان (٨/٢١) مليون باري في العام ٢٠٠١ ومن المؤمل ان يرتفع الى (٥/٢٠) مليون باري في العام ٢٠٠٦ كمعدل متوسط وهو ما يعادل نسبة ٢٥٪ من العرض العالمي للنفط الخام . تقريبا كما انه يغطي نسبة (٤٥،٣٪) من الاستهلاك اليومي لهذه المجموعة . ولذا فان هذه المجموعة تغطي ما تبقى من احتياجاتها النفطية (٥٤،٧٪) عن طريق الاستيرادات من الخارج . من الاستهلاك اليومي لهذه المجموعة ولذا فان المجموعة تغطي ما تبقى من احتياجاتها النفطية (٥٤،٧٪) عن طريق

استيرادات من الخارج.

ان دول امريكا الشمالية الثلاث، بعد استثناء المكسيك فإن الولايات المتحدة تعاني من نقص شديد في الامدادات. اذ تستهلك الآن (٢٢) (مليون ب/ي منها (١٦) مليون برميل مستورد، في حين تنتج نحو (٦) (ملايين ب/ي^(٨) ولذلك فإن الولايات المتحدة ستكون ملزمة بطلب المزيد من الامدادات النفطية وهذا هو احد الاسباب الرئيسية لما يحصل الآن في الأسواق من قلق واضطراب ومضاربات وعقود لأجل طويلة. مما اوصل سعر برميل النفط الى مستويات قياسية تجاوزت حاجز الـ (٧٠) دولارا. "ومن الجدول رقم (٣) يتضح ان مجمل كميات العرض من النفط الخام ستكون من دول اوبك كمورد للنفط للعامين (٢٠٠٥-٢٠٠٦) مع كميات متواضعة من دول الاتحاد السوفييتي (F.S.U.) وغيرها. فدول اوبك التي امتدت السوق بنحو (٢٩) مليون ب/ي في العام ٢٠٠٤ مع عرض مجموعه (٨٣) مليون ب/ي تكون قد ساهمت بنسبة ٣٥% من الامدادات. بينما ساهمت دول خارج اوبك بنحو (٥٩%) من الامدادات العالمية اذ أمدت السوق بنحو (٥٠) مليون ب/ي تقريبا. ^(٩) "وتساهم دول مجلس التعاون بنسبة تزيد على (٥٥%) من امدادات اوبك لعام ٢٠٠٥ اذ بلغ معدل الانتاج اليومي لاوبك خلال العام المذكور (٣٠,٣) مليون ب/ي. اذ تبلغ الطاقة الانتاجية للمنظمة حاليا "نحو ٣٢,٥ مليون ب/ي. وكان تقرير صدر عن الاجتماع (١٣٧) للمنظمة المنعقد في فيينا للمدة (٢٠-١٩) أيلول ٢٠٠٥ اثار الى ان لدى المنظمة طاقة اضافية بمقدار مليوني ب/ي. اذا ما طلبت السوق امدادات اضافية وان دول المنظمة تمتلك حاليا (٨٠%) "من احتياطات النفط العالمية التي تفوق تريليون ب/ي. ^(١٠) ولذلك لا مبرر للمخاوف من نقص الامدادات خلال الاعوام القليلة القادمة. خاصة عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بالرغم من المؤشرات التي تظهرها حاجة السوق للمزيد من النفط الخام نتيجة لتحسن اداء الاقتصاد العالمي والنمو المتسارع في الصين والهند.

ان دول امريكا الشمالية الثلاث، بعد استثناء المكسيك فإن الولايات المتحدة تعاني من نقص شديد في الامدادات. اذ تستهلك الآن (٢٦) مليون ب/ي منها (٢٠) مليون مستورد وفي حين تنتج نحو (٩) ملايين ب/ي ولذلك فإن الولايات المتحدة ستكون ملزمة بطلب المزيد من الامدادات النفطية وهذا هو احد الاسباب الرئيسية لما يحصل الآن في الأسواق من قلق واضطراب ومضاربات وعقود لأجل طويلة. مما اوصل سعر برميل النفط الى مستويات قياسية تجاوزت حاجز الـ (٧٠) دولارا. ومن الجدول رقم (٣) يتضح ان مجمل كميات العرض من النفط الخام ستكون من دول اوبك كمورد للنفط للعامين (٢٠٠٥-٢٠٠٦) مع كميات متواضعة من دول الاتحاد السوفييتي (F.S.U.) وغيرها. فدول اوبك التي امتدت السوق بنحو (٢٩) مليون ب/ي في

العام ٢٠٠٤ مع عرض مجموعة (٨٣) مليون ب/ي تكون قد ساهمت بنسبة % ٣٥ من الامدادات . في حين ساهمت دول خارج اوبك بنحو (% ٥٩) من الامدادات العالمية اذ امتد السوق بنحو (٥٠) مليون ب/ي تقريبا .^(٢) وتساهم دول مجلس التعاون بنسبة تزيد على (% ٥٥) من امدادات اوبك لعام ٢٠٠٥ اذ بلغ معدل الانتاج اليومي للأوبك خلال العام المذكور (٣٠،٣) مليون ب/ي اذ تبلغ الطاقة الانتاجية للمنظمة حاليا نحو ٣٢،٥ مليون ب/ي . وكان تقرير صدر عن الاجتماع (١٣٧) للمنظمة المنعقد في فينا للمدة (٢٠ - ١٩) ايلول ٢٠٠٥ - اشار الى ان لدى المنظمة طاقة اضافية بمقدار مليوني ب/ي . اذ اما طلبت السوق امدادات اضافية . وان دول المنظمة تمتلك حاليا (% ٨٠) من احتياطات النفط العالمية التي تفوق تريليون ب/ي . ولذلك لا مبرر للمخاوف من نقص الامدادات خلال الاعوام القليلة القادمة خاصة عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بالرغم من المؤشرات التي تضهرها حاجة السوق للمزيد من النفط الخام نتيجة لتحسن اداء الاقتصاد العالمي ، والنمو المتسارع في الصين والهند .

المبحث الثالث :- الإمدادات من دول مجلس التعاون الخليجي

ان معظم التوقعات بشأن مستقبل حجم الطلب على النفط الخام على النطاق العالمي تشير الى ان العالم يتجه نحو المزيد من الطلب . ويتضح من الجدول رقم (٤) ان هذا الطلب سيرتفع من نحو (٨٥) مليون ب/ي في العام ٢٠٠٦ الى نحو (٩٠) مليون ب/ي (في العام ٢٠١٠ ثم يرتفع الطلب الى (٩٦،٨) مليون برميل ب/ي في العام ٢٠١٥ والى (١١١،٣) مليون ب/ي بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ اي ان العالم سيكون بحاجة الى توفير نحو ٢٦ مليون ب/ي اضافية من النفط بعد تسع عشرة سنة ابتداء من العام ٢٠٠٦ . هذا في الوقت الذي تنبأت فيه وكالة الطاقة الدولية منذ العام ٢٠٠٣ ان الطلب على النفط سيرتفع من ٨٠ مليون ب/ي في العام ٢٠٠٣ الى ١١٥ مليون ب/ي في العام (٢٠٢٠) خاصة ان بدائل النفط لم تفلح في انتاج وسائل تغني او تقلل من استخدام النفط في وسائل النقل بشكل خاص . فمئذ ثمانينات القرن الماضي تبنت شركات النفط الكبرى وشركات السيارات مشروعات لانتاج الطاقة في ما عرف بـ (خلايا الوقود / FUEL CELLS) وانفقت اكثر من ملياري دولار لأجراء التجارب على تقنيات خلايا الوقود مثل تقنيات الاوكسيد الصلب وحامض الفوسفوريك والبوليمير والميثانول المباشر لكن السيارات التي اجريت عليها هذه التقنيات لم تغز الاسواق التجارية لارتفاع تكلفتها . بمعنى انه لا تلوح في الافق الان بدائل لوقود المواصلات تنوب عن دور المشتقات النفطية زهيدة الثمن . ذلك ان نحو (% ٧٠) من الطلب على النفط يتجه نحو تصنيعه للمواصلات . وهذا الطلب المتزايد على النفط هو نتيجة لتزايد اعداد السيارات وكذلك الطائرات . فهناك على سبيل

المثال اكثر من ١٥ الف طائرة تجارية اليوم في مختلف الدول ويمكن ان يصل عددها الى ٣٢ الف طائرة في العام ٢٠٣٠ هذا فضلا عن تزايد الطلب على النفط لصناعة البتروكيماويات وغيرها من الصناعات الاخرى . والتساؤل هنا هو : هل تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي بما تملك من احتياطات مؤكدة بلغت اكثر من ٤٥٩ مليار برميل في نهاية سنة ٢٠٠٤ (١٥).

وتشير معظم التقارير والتوقعات النفطية الى ان منطقة الشرق الاوسط وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي سوف تكون من اهم مصادر زيادة الامدادات النفطية في العالم . فبإمكان السعودية والكويت والامارات وقطر ان تضيف كميات جديدة من النفط مما تملكه من احتياطات غير مؤكدة قد تبلغ من الكميات المؤكدة (١٦).

لقد توقفت الدول النفطية الرئيسة عن عمليات الاستكشاف منذ مطلع الثمانينات ، تقريبا من القرن الماضي بسبب تدهور الاسعار وتراجع الطلب . مما رفع من تكاليف الاستكشاف لكن انتعاش الاسعار بعد ذلك وحصول تطورات جديدة خاصة في تقنيات التنقيب والاستكشاف والاستخراج ساعد على خفض التكاليف ، وزيادة الاحتياطات المكتشفة (١٧).

لقد كان الاعتقاد السائد في السبعينات ان عصر اكتشاف الحقول العملاقة قد انتهى لكن السنوات اللاحقة دحضت هذا الاعتقاد فخلال المدة (٢٠٠٠-١٩٩٩) تم اكتشاف عملاقين في دول مجلس التعاون ، احدها في السعودية وهو حقل (ينيان) الذي يضم (١٠٨) مليار برميل . وحقل (كراع المرو) في الكويت الذي يضم (٢٠) مليار برميل (١٨) . فلا غرابة اذا ما تمكنت دول المجلس من اضافات جديدة خاصة بعد اجتياز سعر برميل النفط حاجز الـ (٧٠) دولارا . مما يؤدي الى رفع الجدوى الاقتصادية للاكتشافات الجديدة . وفعلا قامت كل من السعودية والكويت والامارات وقطر منذ عام ٢٠٠٥ بتوسعات جديدة في طاقاتها الانتاجية للنفط لاضافة ستة ٢٠١٠ بكلفة استثمارية بلغت ٤٢ مليار دولارا . بل ان الكويت وحدها خططت لاستثمار (٤٠) مليار دولارا على مدى السنوات الـ (١٥) القادمة لتحديث قطاعها النفطي وتطويره . لقد ازداد الاحتياطي النفطي الخليجي المؤكد بصورة متدرجة خلال السنوات (٢٠٠٣-١٩٨٢) فبعد ما كان ٣٧٠ مليار برميل سنة ١٩٨٢ ارتفع الى ٦٦١ مليار سنة ١٩٩٢ اي بعد باضافة ٢٩١ مليار برميلا ثم اضيف ٢٤٠ مليار برميل بعد نحو عشر سنوات تقريبا اي في عام ٢٠٠٣ ليصبح الاحتياطي المؤكد ٦٨٣ مليار برميل . علما ان السعودية وحدها تملك ٢٦٤ مليار برميل مؤكدة لغاية سنة ٢٠٠٥ بعد ما كان ٨٨ مليار برميل سنة ١٩٧٠ . وانتجت السعودية نحو ٩١ مليار برميل خلال الـ (٣٥) سنة الماضية . ان نحو ٥٠٪ تقريبا اي نحو ٢٣٠ مليار من الاحتياطي موجودة لدى دول مجلس

التعاون والبقية لدى العراق وايران. والجدول رقم (٥) يبين تطور الاحتياطي لخمسة من اقطار المجلس المنتجة والمصدرة للنفط. وقد استثنيت البحرين لتوقف صادراتها ، كما يبين الجدول رقم (٥) توقعات.

الاستنتاجات

١- منذ عام ٢٠٠٠ تقريباً تحول هيكل السوق العالمي للنفط من سوق لتبادل الادوار بين المنتجين والمستهلكين ، والتاثير القوي للسوق وفقا على مقررات تتخذها بلدان اوبك بما يضمن استقرار الاقتصادي وتحقيق اكبر قدر ممكن من مصالح الاعضاء في اوبك من خلال اليات في الاسعار وكميات الانتاج. وبدا المنتجون يقطفون ثمار انتعاش الاسعار والطلب.

٢- لم يعد العرض والطلب هما المحددان الرئيسيان للتبادل في اسواق النفط فقد ظهرت اخرى جيوسياسية خاصة في مناطق الانتاج الرئيسية بدليل ان ارتفاع الاسعار الى اكثر من (٦٠-٧٠) دولار لم يحد من كميات الطلب على النفط. فضلا عن انتعاش الاقتصاديين الصيني والهندي الذان دفعا بالطلب نحو الارتفاع.

٣- ظل الاختلال بين كميات العرض والطلب سائدا في اسواق النفط لمدة تزيد ربع قرن (١٩٧١-٢٠٠٠) لكن الطلب اليوم يتزايد حثيثا نحو الارتفاع بفعل عوامل اقتصادية واخرى جيوسياسية مما يزيد من اعباء الدول المنتجة في ملاحقة الطلب عن طريق ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع النفط من دون ضمانات من الدول المستهلكة لاستمرار زيادة الطلب.

٤- بعد سنوات من تجاوز لسقوف الانتاج بين اعضاء اوبك امتدت لاكثر من ربع قرن، فان المنظمة تمكنت من ضبط الية قادرة على مراقبة العرض من خلال لجان متخصصة تراقب تحركات الاسواق مما اعطى المنظمة قوة امام التحديات التي تواجهها من قبل الدول المستهلكة وبخاصة المنضوية تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية. واصبحت المنظمة عامل توازن بين العرض والطلب في سوق النفط. خاصة بعد اتفاق اذار التاريخي في العام ١٩٩٩.

٥- ان دول مجلس التعاون تساهم بنسبة تزيد على (٥٥%) من امدادات اوبك لسوق النفط . مما يضعها في موقع الصدارة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط وذات تاثير سياسي واقتصادي في الاقتصاد العالمي.

٦- تشير معظم التوقعات الى ان العالم يتجه نحو المزيد من الطلب على النفط خاصة مع بروز دول ذات اقتصادات تنمو بتسارع كالصين والهند ومعظم دول جنوب شرق اسيا. وستكون دول مجلس التعاون هي الممول الرئيسي للزيادة في الطلب نظرا لما تمتلكه من احتياطات ضخمة مؤكدة لتحيز بسهولة لاستخراج وانخفاض التكاليف.

الجدول رقم (١)

حصة أوبك من النفط الخام في السوق العالمية لسنوات مختلفة (%)

ت	السنة	النسبة
١	١٩٧٨	٥٠٠٠
٢	١٩٨٥	٢٧٠٩
٣	٢٠٠٠	٤٠٠٨
٤	٢٠٠١	٤٠٠٥
٥	٢٠٠٥	٤٢٠٣

المصدر (١) أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام السنوي للأوبك - الكويت .

الجدول رقم (٢)

تطورات أسعار النفط

السنة	١٩٩٧	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
دولار للبرميل	١٨٠٧	١٧٠٥	٢٧٠٦	٣٢٠١	٣٦٠٢	٥٦٠٦	٦٣٠١

SOURCE:OPEC.ANNUAL REPORT .٢٠٠٤,٢٠٠٥,٢٠٠٦

الجدول رقم (٣)

ميزان العرض والطلب (٢٠٠٦ - ٢٠٠١)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	الطلب العالمي
٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٩٠٥	٤٨٠٦	٤٨٠٠	٤٨٠٠	OECD
٢٥٠٧	٢٥٠٤	٢٥٠٣	٢٤٠٥	٢٤٠١	٢٤٠٠	أمريكا الشمالية
١٥٠٨	١٥٠٧	١٥٠٦	١٥٠٤	١٥٠٣	١٥٠٣	أوروبا الغربية
٨٠٧	٨٠٧	٨٠٨	٨٠٧	٦٠٦	٨٠٦	الباقي
٢٢٠٨	٢٢٠٤	٢١٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٢	١٩٠٧	بقية الدول المتقدمة
٣٠٩	٣٠٩	٤٠٠	٣٠٨	٣٠٤	٣٠٩	دول الاتحاد السوفيتي السابق
٠٠٩	٠٠٩	٠٠٩	٠٠٨	٠٠٨	٠٠٨	دول أوربية أخرى
٦٠٣	٦٠٥	٦٠٥	٥٠٦	٥٠٨	٤٠٧	الصين
٨٤٠٥	٨٣٠١	٨٢٠١	٧٩٠٢	٧٧٠٧	٧٧٠١	مجموع الطلب العالمي
٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢١٠٣	٢١٠٦	٢١٠٩	٢١٠٨	العرض من خارج أوبك OECD
١٤٠٥	١٤٠١	١٤٠٦	١٤٠٦	١٤٠٥	١٤٠٣	أمريكا الشمالية
٥٠٤	٥٠٧	٦٠١	٦٠٤	٦٠٦	٦٠٧	أوروبا الغربية
٠٠٦	٠٠٥	٠٠٦	٠٠٧	٠٠٨	٠٠٨	دول الباقي
١٣٠١	١٢٠٦	١٢٠٠	١١٠٥	١١٠٤	١١٠٠	بقية الدول المتقدمة
١٣٠٣	١١٠٩	١١٠٢	١٠٠٣	٩٠٣	٨٠٥	دول الاتحاد السوفيتي السابق
٠٠٢	٠٠٢	٠٠٢	٠٠٢	٠٠٢	٠٠٢	دول أوربية أخرى
٣٠٧	٣٠٦	٣٠٥	٣٠٤	٣٠٣	٣٠٣	الصين
١٠٩	١٠٩	١٠٨	١٠٧	١٠٧	١٠٧	دول أخرى

Source: OPEC bulletin ٩/٠٥ - p٢٨

الجدول رقم (٤)

توقعات الطلب على النفط / مليون ب/ي

٢٠٢٥	٢٠٢٠	٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٦	
٥٣٠٩	٥٣٠٠	٥٢٠٠	٥٠٠٧		دول منظمة التعاون والتنمية
٥١٠٣	٤٥٠١	٣٩٠٢	٣٣٠٨		الدول المتقدمة
٦٠١	٥٠٩	٥٠٦	٥٠٣		الاقتصادات المتحولة
١١١٠٩	١٠٤٠٠	٩٦٠٨	٨٩٠٩	٨٤٠٩	مجموع العالم

* على أساس معدل زيادة في الطلب على النفط ١,٥ مليون ب/ي

* إن أربعة اخماس الزيادة في الطلب تأتي من الدول المتقدمة والبالغ ٢٨ مليون ب/ي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٥)
* يستمر قطاع النقل في خيارات النمو على الطلب .. Opec bulletin , ٩/٠٥ , p ٢٨

الجدول رقم (٥)

المخطط لرفع الطاقة الانتاجية لاقطار المجلس لسنوات مختلفة (مليون ب/ي)

الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٢٠
السعودية	١١٠٠	٤٠٥	١٣٠٠	١٥٠٢
الكويت	٣٠٠	٢٤٩	٤٠٧	٥٠٥
الامارات	٢٠٧	١٠٢	٣٠١	٣٠٥
قطر	٠٠٨	١٠٣	١٠٣	١٠٦
عمان	١٠٠	١٠٣	١٠٤	١٠٨

- تقرير الامين العام السنوي ٢٠٠٥ منظمة اوبك، الكويت ص ٣٦

الهوامش :

١-Mees.vol. ٤٦, No. ٨٥ (١٢/١) ٢٠٠٤ . p ٤

٢-Opec Review, Vol-٣٠.No.٢, September ٢٠٠٥ . p. ٤٢

٣-Opec bulletin, stability through co-operation ٩/٠٥ . p ٣٠

٤-World bank, world report Development , ٢٠٠٥ . p ٨٤

(*) دليل استمرار نمو الطلب العالمي على النفط مع الركود العالمي في العام ٢٠٠٠ والنمو الضعيف بعد ذلك في بعض الاقتصادات الصناعية المتقدمة .

٥- وزير الطاقة الكويتي (في مؤتمر صحفي) مجلة اخبار النفط والصناعة ، العدد (٤٢٣) ديسمبر - كانون الأول ٢٠٠٥
بوزارة الطاقة ، الامارات العربية المتحدة ، ابوظبي ، ص ٣٤ .

٦- لمزيد من التفاصيل حول الفائض النفطي يمكن مراجعة :

١٣th Opec conference, march, ٣١, Vienna, e-mail: malsaiigh@org

٧- Opec, monthly Oil Market report, march ٢٠٠٦ . p ١٦

٨- د. عبد الخالق عبد الله ، الولايات المتحدة ومعضلة الامن في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٩ ، ٢٠٠٤
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ص ٢٠ .

٩- Opec, bulletin . ١٢/٢٠٠٥ . table (f) p ٧٥

(*) تشير نشرات اوبك الشهرية دائما "اسفل للجدول الى ان المجاميع قد لا تكون صحيحة تماما "

وبسبب وجود مصادر غير مستقلة . واحيانا "تجمع بعض الدول صادرات الغاز مع النفط تحت بند الطاقة .

١٠- Opec bulletin , ١٠/٢٠٠٥ . p ٨

(*) تشير نشرات اوبك الشهرية دائما اسفل الجدول الى ان المجاميع قد لا تكون صحيحة تماما وبسبب وجود مصادر غير مستقلة . واحيانا تجمع بعض الدول صادرات الغاز مع النفط تحت بند (الطاقة) .

- ١١- التقرير السنوي لوكالة الطاقة الدولية ، ٢٠٠٢ (ملخص) التقرير الاحصائي ٢٠٠٥ ، منظمة الاقطار العربية
المصدر للنفط (اوابك) ص ٦٥ .
- ١٢- فيجاني . ف . فيتيسول ، ترجمة د.ايهاب عبد الرحيم : الطاقة للجميع (عالم المعرفة) ٣٢١ ، ٢٠٠٥ ، المجلس
الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ص ٢٥٨ .
- ١٣- Aidan Machy: Exploration and Probuction ,achallenging Future .opec bulletin, may -٢٠٠٥
p1٩ .
- ١٤-ipid.p.١٠ .
- ١٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٥ ، ابو ظبي ، ص ٣١٠ .
- ١٦- Dagharold Claes : The united states and Iraq .making sense of the Oil factor .middle East
Policy ,Vol.١٢.winter ٢٠٠٥ ,No.٤٨.
- ١٧-ipid .p٤٨ (وينصرف الوضع على العراق)
- ١٨- ادارة الشؤون الفنية ، مستقبل مصادر الطاقة عربيا وعالميا ، منظمة اوابك ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد
٢٨ ، العدد (١٠١) ٢٠٠٢ ، اوابك ، الكويت ، ص ١٤٢ .
- ١٩- تقرير الامين العام السنوي ، اوابك ، ٢٠٠٥ - الكويت ، ص ٣٦ .
- ٢٠- مجلة اخبار النفط والصناعة ، العدد (٤٢٧) ، السنة (٣٧) ، ابريل ، ٢٠٠٦ ، وزارة الطاقة ، ابو ظبي ، الاسرائيل
ص ٣٩ .
- ٢١-Opec bulletin .١٠ -٢٠٠٥ .p٣٢ .
- ٢٢- د. عبد الخالق عبد الله ، مصدر سابق ، ص ٣٩ .